شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أسئلة برسم القضاء

من أعز أحلامنا أن يكون قضاؤنا مستقلاً لا سلطان عليه إلا ضميرِ القاضي ولا مرجعية له الا القانون. وهو حلم عزيز لأن أجيالاً كاملة منا لم تعرف القضاء المستقل .. على الدوام كانت لنظام الحكم سلطته وسطوته على القضاء. واذا ما وُجد قضاة مستقلون فهم أقلية، وفي الغالب هم من الشخصيات الوطنية التي عانت العنت من السلطات الحكومية بسبب استقلاليتها.

وفي عهدنا الحالي أيضاً لم يسلم القضاء من تدخلات السلطات التنفيذية والتشريعية، فثمة الكثير من الملفات المتعلقة بسرقة المال العام وتزوير الشهادات والوثائق وبالتفجيرات وعمليات القتل الجماعية والفردية، كان السياسيون يسارعون الى إبقائها مغلقة كلما فتحها القضاء أو حاول فتحها ومباشرة التحقيقات فيها. ولهذا فإننا لا نعرف شيئاً عن النتائج التي توصلت اليها لجان التحقيق في قضايا من هذا النوع.

المعروف على نطاق واسع ان تداخل المصالح وتشابكها بين القائمين على السلطة في البلاد يجعلهم يتواطؤون في ما بينهم من أجل عدم فتح هذه الملفات والحؤول دون وصول التحقيقات الى نهاياتها حفظاً لمصالحهم وتستراً على تجاوزاتهم وانتهاكاتهم المتبادلة للدستور والقوانين.

ليس في وسع أحد منا أن ينفي الاتهامات التي وُجهت أخيراً الى نائب رئيس الجمهورية أو أن يؤكدها على نحو قاطع.. القضاء هو الجهة الوحيدة القادرة على ذلك، وهو الجهة الوحيدة التي يتعين أن تكون مخولة النفي أو التأكيد والدحض أو الإثبات، وشرط هذا أن يكون القضاء مستقلاً تماماً عن أي تأثير للسلطة التنفيذية. فهل قضاؤنا كذلك؟

ان ما يطعن في استقلالية قضائنا انه بدا ملتزماً الصمت ومتخذاً موقف المتفرج حيال تدخلات مختلفة للحكومة والبرلمان في قضايا ومناسبات مختلفة، وسمعنا عن ملاحقات لمسؤولين كبار توقفت فجأة من دون أي تبرير أو تسويغ.

وفي خصوص قضية الهاشمي فثمة أسئلة ملحّة تحتاج الى إجابة دقيقة من السلطة القضائية بالذات: لماذا تُرك الإعلان عن القضية الى ممثلي السلطة التنفيذية وليس الى ممثلي القضاء؟ ألم يكن من المفروض، بدلاً من الضجة التي أحدثتها الحكومة ووسائل دعايتها بمؤتمراتها الصحفية والاعترافات المتلفزة، أن تأخذ الأمور مجراها الطبيعي بان يستدعي القضاء الهاشمي باعتباره متهماً ليجري تدوين أقواله في الاتهامات والاعترافات، ثم يقرر القضاء بنفسه وبمحض إرادته ما اذا كان سيضع الهاشمي رهن الحجز والاعتقال أو أن يُطلق سراحه بضمان عنوانه ووظيفته مثلاً؟ واذا كان القضاء متيقناً من الأدلة التي قدّمها المعترفون فلماذا سُمح للسلطة التنفيذية أن تترك الهاشمي يغادر مطار بغداد بعد احتجاز دام ثلاث ساعات واعتقال عدد من أفراد حمايته؟

ومن الأسئلة الملحة أيضاً التي يقتضي أن تجيب عليها السلطة القضائية، إن كانت مستقلة عن حق: ثمة العشرات من قضايا التفجير والقتل الجماعي المتهم فيها أشخاص ومجموعات من مختلف الكتل والائتلافات والقوى الحاكمة، فلماذا يقتصر الأمر على قضية تفجير البرلمان، من دون التقليل من شأنها، وهل سيتحرر القضاء من قيوده ليتعامل مع سائر المتهمين في القضايا الأخرى بالأسلوب نفسه والطريقة ذاتها؟

نسأل ونُلحّ في السؤال لأننا نريد قضاء مستقلاً سيداً، نسند إليه ظهورنا باطمئنان.

نحو تقويمٍ شامل للعملية السياسية -٢-

في توصيف الحالة السياسية الراهنة..

■ بقلم: فخري كريم

يواجه القضاء العراقي، في هذه المرحلة الحساسة تحدي تأكيد استقلاليته برفض أية ضغوطات خارج حرمة القانون، لإخضاع قضيةً طارق الهاشمي، كما حصل في مرات سابقة، لمساومات القيادات السياسيةً وتواطؤاتها، مادام الفرقاء جميعاً ، بمن فيهم المتهم نفسه، يطالبون بعدالة القضاء واستقلاليته.

وهذه العدالة يُمكن أن تذهب حتى الى أبعد من السياقات التقليدية، اذا اقتضى الأمر، بعرض الوقائع والمستندات الجرمية على القيادات السياسية، مع التزامها باستقلالية القضاء، وعدم التدخل في إجراءاته، او السعي لتغيير مساراتها، وشرط أن يكون هذا الإطلاع من أجل التنوير فقط وبما يعين تلك القوى على اتخاذ الإجراءات السياسية المناسبة لتفادي سوء الظن وانعكاسات ذلك على العلاقة بين مختلف الأطراف .

إن أي تدخل أو تأثير من أي طرف هذه المرة سيكون معه لي القوانين والتجاوز على الدستور أمراً في غاية الخطورة، لن يمر بلا تداعيات على مستقبل البلاد، كما حصل في مرات سابقة جرت فيها التضحية بالدستور والقوانين تحت قبة البرلمان وفي منتديات قادة الكتل الذين استساغوا استبداله بـ" إرادتهم " ، وهم ما دفع العملية السياسية مع تكرر مثل هذه الحالة وتحولها الى ظاهرة خرق دائم وتكريس تقليد إرادة " قادة الكتل " سواء في البرلمان أم خارجه،"كإطار دستوري" يلغي عملياً مفاعيل الدستور وموجباته .

إن مثل هذا الخطر يصبح ماثلاً، مع التداخلات وخلط الأوراق التي بدأت تتشابك وتزيد الوضع السياسي تعقيداً، مما يتطلب تحركاً سياسياً، بعيداً عن التدابير القضائية الخاصة بالهاشمي .

ولابد من فك الاشتباك بين القضيتين، أي قضية الهاشمي ومعالجتها وفقاً للقانون، والقانون وحده ، وقضية توجه جميع الفرقاء للتداول العاجل في السبل الكفيلة بوقف التدهور، مع ان من الصعب ادعاء إمكان إزاحة ظلال إحداهما عن أجواء الأخرى .

لقد أصبح واضحاً ان التراكم السلبي لمسيرة "حكومة الشراكة الوطنية " التي جردها السيد رئيس الوزراء، بتعاليه وانفراده المنفر، من اي مفهوم للشراكة، دفع العملية السياسية الى حالة اختناق مستعصية، يتعذر استمرارها ، على ما هي عليه ، دون جهد جاد لإخراجها الى مساحة أخرى ، تجد سائر القوى إرادتها تتحقق في بيئتها ، والأهم من ذلك ، تنفتح من خلالها أبواب الأمل أمام الجماهير الشعبية التي باتت أسيرة الإحباط وغياب الحل .

إن البحث عن مخرج سياسي للأزمة التي تحيق بالبلاد يتطلب أولاً، توصيف الحالة الراهنة ، وما وصلته البلاد من تراجعات وإخفاقات في سائر الميادين ، الخدمية والمعيشية قبل السياسية والاقتصادية والأمنية.

فما هي ملامح هذه الحالة وتوصيفها:

أولاً : برغم مرور سنة على تشكيل الحكومة التي سميت بـ"حكومة الشراكة الوطنية" ما تزال الوزارات الأمنية تدار مباشرة او عبر مريدين، من قبل رئيس الوزراء ، ويرفض بمختلف الحجج إشغالها، وهو وضع لا تجد مثيلاً له في اكثر بلدان العالم الثالث تخلفاً.

والسيد رئيس الوزراء لا يكتفي بمناصبه الرفيعة التي مُنحت له بحكم الدستور، كقائد عام للقوات المسلحة، بل يغوص في تفاصيل المهام الخاصة بالجيش والقوات المسلحة، شخصياً او عبر مكتبه، او بتعطيل صلاحيات القيادات المسؤولة، او بتعيين قادة للفرق وصنوفها "بصفة وكلاء دائميين" خلافاً للدستور . وهو بالاضافة الى ذلك يتحكم في الهيئات المستقلة، بربطها به وبمكتبه، او بتعيين أنصاره ومريديه فيها، ناهيك عن الميادين غير المرئية التي تدار من أفراد في مكتبه يفتقر بعضهم الى اي أهلية او خبرة، سوى هيبة وسطوة رئيس الوزراء والقائد العام والمشرف على الوزارات الأمنية ، والمهيمن على الهيئات المستقلة وغيرها .

لابد من فك الاشتباك بين القضيتين، أي قضية الهاشمي ومعالجتها وفقاً للقانون، والقانون وحده، وقضية توجه جميع الفرقاء للتداول العاجل في السبل الكفيلة بوقف التدهور، مع ان من الصعب ادعاء إمكان إزاحة ظلال إحداهما عن أجواء الأخرى .

لقد أصبح واضحاً ان التراكم السلبي لمسيرة "حكومة الشراكة الوطنية " التي جردها السيد رئيس الوزراء، بتعاليه وانفراده المنفر، من اي مفهوم للشراكة، دفع العملية السياسية الى حالة اختناق مستعصية

ثانياً : تجاهل الشركاء المتعاطفين معه، وتغييبهم من القرارات المصيرية او الضرورية، واعتماده على مفاجأة الآخرين بالقرارات، ومحاولته كلما اقتضى الأمر إغراء المعترضين والسعي لتحييدهم بوسائل لا يجمعها جامع مع الأساليب والقيم الديمقراطية. ووصل هذا التجاوز الى حد اتخاذ قرارات خطيرة تمس الأمن الوطني ومستقبل البلاد، دون اي تردد او خشية من استفزاز الأطراف المشاركة معه في الحكومة .

ثالثاً : تجاهله كل الالتزامات التي تعهد بها للفرقاء الذين أوصلوه الى رئاسة الوزارة ، في المباحثات التي جرت معه للتعرف على نواياه ومدى جديته في التخلي عن سياسة الانفراد بالسلطة والتحكم في مفاصل الدولة واعتماده الشراكة والتوافق "غير المعطلة" لتسيير الحكومة ومرافق الدولة . لقد أهمل كل المفردات التي تتعلق بالمطالب العادلة لهذه الكتلة او تلك، ناهيك عن تعهدات تطوع بإنجازها، موحياً بذلك بالبراعة في إيهام الحلفاء قبل الغرماء، لتمرير تكليفه برئاسة الوزارة ، دون مراعاة تعزيز مناخ الثقة والصدقية في العلاقات مع من يجمعه بهم هدف استكمال بناء الدولة وتأمين متطلباتها ، التي تظل منقوصة دون توافر التضافر والثقة والتعاون مع جميع الفرقاء .

رابعاً : التعامل مع الدستور والقوانين والتوجهات، بانتقائية تخدم أغراضه ودعاواه ، دون الالتفات الى أهمية إخضاع ذلك الى موجبات بناء الدولة المدنية الديمقراطية، بل ان هذا النهج أدى في التطبيق العملي الى تعطيل اي توجه عملي لبناء دولة المؤسسات التي يستحيل دون تحقيقها الحديث عن بناء "مجرد دولة " بلا اي توصيفات ديمقراطية او مدنية.

خامساً : فشل انجاز اي برنامج للخدمات، خرجت جماهير واسعة في أنحاء البلاد للمطالبة به، وانتهاء مهلة المئة يوم الموعودة ، دون أي تقدم يذكر ، سوى المزيد من الإخفاقات والانتكاسات ، وها هي الأشهر الستة الإضافية توشك على الانتهاء ، والخدمات المعدومة يقابلها تصاعد وتائر الفساد ونهب المال العام وتفسخ الأجهزة الإدارية بلوثاتها .

سادساً : توسع دوائر الفساد، مع اتخاذها طابعاً "مقوناً "، مقابل اتساع دائرة الاتهامات بين رئيس الوزراء وقادة كتل أخرى، وتهديداته بفتح ملفات لا ينبت على أطرافها خيط من شك . لكن هذه التهديدات سرعان ما تضيع مثل صدىً في متاهة وتتحول الى شائعات حول صفقات ترضية وتساوم !

إن نهب المليارات يتم في إطار صفقات ملتهبة، تقود الى صراعات و"خناقات" بين صقور المقاولات وصيادي جوائزها ، تفضحها " فضائيات " الطرفين في عواصم مجاورة . إن التسريبات تجري عن ضياع او تبخر عشرين مليار دولار من ستة وأربعين مليار من الموازنة الاستثمارية ، دون ان تصدر ايضاحات من الحكومة عن مدى صحة هذه التسريبات، وفي حال صحتها فمن المسؤول عن تبديدها وما هي التدابير المتخذة لملاحقة المسؤولين؟

لقد تحول الفساد والنهب من ظاهرة تستدعي أقصى التدابير لاجتثاث جذورها، ووضع حلول فعالة لها، الى لغة للتراشق بين رئيس الوزراء وقادة كُتل ومسؤولين آخرين ، دون ظهور فاسد واحد من اي كتلة او حزب او وزارة.

سابعاً : لقد جرى بفعل فاعل إسقاط النظام الاستبدادي، وتأمل الناس ان النظام الجديد سيعيد هيكلة الدولة وأجهزتها ومؤسساتها ، بما ينسجم مع جوهر النظام الديمقراطي ودولة القانون والحريات، بما يكرس قيمة المواطن ويضمن حماية إنسانيته وإرادته وحرية خياراته في إطار قانون ديمقراطي وأجهزة متشبعة بروحه ومقتضياته .

فما هو توصيف الدولة التي وجدنا أنفسنا نضيع في متاهاتها.. ؟

■ يتبع

الشيوعي يجدد مطالبته بقتلة كامل شياع

□ بغداد / المدى

طالب الحزب الشيوعي، القضاء العراقي بإعلان تحقيقاته في الكشف عن المتسببين بعملية اغتيال مستشار وزارة الثقافة السابق كامل شياع، مبيناً ان اغلب قضايا الاغتيالات التي كشف عن مسبيبها تمت ضمن التصفيات السياسية بين الاطراف المتصارعة على السلطة.

وقال عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي جاسم الحلفي في تصريح للمدى ان "الحزب الشيوعي لم يكف يوما عن المطالبة بالكشف عن قتلة الشهداء ومنهم كامل شياع، واليوم في خضم ما يشهده العراق من تداعيات سياسية وامنية نعيد مطالبتنا القضاء بالكشف عن قتلته"، وتابع الحلفي مع شديد الاسف ان نرى المسؤولين يتجاهلون قضية مفكر كالشهيد كامل شياع ، كونها قضية تعطي بعدا ثقافيا اكثر منه سياسيا

وكانت مصادر امنية عراقية قد اعلنت في ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٨ مقتل مسؤول كبير في وزارة الثقافة العراقية بنيران مسلحين مجهولين وسط بغداد، موضحةً ان "مسلحين مجهولين اطلقوا النار من مسدسات كاتمة للصوت على سيارة تقل كامل شياع عبد الله مستشار وزير الثقافة على طريق محمد القاسم وسط بغداد".

واوضح الحلفي ان "هنالك العديد من الشهداء الأبرياء لم يتم الكشف عن قاتليهم الى اليوم وشهداء حزبنا ليسوا بافضل من عامة شهداء العراق الذين ذهبوا ضحية الإرهاب".

وبين عضو اللجنة المركزية أن "ما نشهده اليوم من كشف جرائم ارتكبها مسؤولون كبار هو جزء من الصراع السياسي"، مضيفا ان "اغلب الجرائم الإرهابية التي كشف عن الذين تسببوا بها تمت ضمن التصفيات السياسية بين الاطراف المتصارعة على السلطة".

الشهيد كامل شياع

وحتى هذه اللحظة لم يطلع الحزب الشيوعي على سير التحقيقات برغم مطالبتنا المستمرة لجميع المسؤولين في جميع الحكومات المتعاقبة لكن مطالباتنا جميعها قوبلت بالإهمال وهذا ما يثير حفيظتنا ،ومع هذا لن نكف يوما حتى يتم إلقاء القبض على مرتكبي الجريمة .

يذكر ان كامل شياع كاتب وباحث وناقد أدبي معروف عين مستشارا في وزارة الثقافة منذ عام ٢٠٠٣ بعد التغييرات التي طالت البلاد وعمل مع ثلاثة وزراء تسلموا منصب وزير الثقافة وهم على التوالي مفيد الجزائري ونوري الراوي واسعد الهاشمي واخيرا مع ماهر الحديثي.

وأضاف الحلفي: ويعد شياع الذي كان مقيما في بلجيكا قبل سقوط النظام السابق، من ابرز المطالبين ببناء حركة ثقافية جديدة في العراق وفق رؤى مدنية متفتحة.

المعارضة السورية في بغداد.. وإصرار على إنهاء الاحتجاجات

□ بغداد / المدى

قالت الحكومة أن أكثر من ٢٠ شخصية من المعارضة السورية سيحضرون اجتماعات المبادرة العراقية لحل الأزمة السورية الأحد المقبل في بغداد .

وقال المستشار عبد الحسين حميد في تصريح لوكالة الفرات نيوز ان " اجتماعاً للجنة المبادرة العراقية يهدف لحل الازمة السورية سيعقد بحضور ٢٠ شخصية من المعارضة وممثلين عن النظام السوري الأحد المقبل ".

وخلص بالقول " الحكومة العراقية تعمل على إنهاء الاحتجاجات بصورة نهائية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا ".

وقام بالتوقيع عن الحكومة السورية نائب وزير الخارجية فيصل المقداد وعن الجامعة العربية نائب الأمين العام احمد بن حلي في حضور الأمين العام للجامعة نبيل العربي.

ويفتح توقيع البروتوكول الباب لتطبيق الخطة العربية لتسوية الأزمة السورية التي تقضي بوقف العنف ثم عقد مؤتمر للحوار الوطني بين دمشق وكافة مكونات المعارضة السورية.

وترددت الحكومة السورية لفترة طويلة في توقيع هذا البروتوكول ما دفع الجامعة العربية إلى فرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها.

وكان وزراء الخارجية العرب قد قرروا في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر الحالي تعليق مشاركة سوريا في مؤسسات الجامعة العربية احتجاجا على قمع نظام بشار الأسد للتظاهرات والذي أوقع بحسب تقديرات الأمم المتحدة قرابة ٥ آلاف قتيل.

واتخذ هذا القرار بتأييد ١٨ دولة إذ امتنع العراق عن التصويت بينما اعترض اليمن ولبنان على القرار أما سوريا فلم يكن يحق لها المشاركة في الاقتراع وفقا لميثاق الجامعة وقرر الوزراء العرب في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي تصعيد الضغوط على دمشق وفرضوا مجموعة من العقوبات الاقتصادية عليها على رأسها "منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية.

بالمقابل بين عضو لجنة العلاقات الخارجية رافع عبد الجبار ان المعارضة التي ستحضر الى بغداد في الأيام القليلة القادمة ستلتقي الوفد المفاوض الذي ذهب مؤخرا الى سوريا والى مصر لبحث ما توصل اليه الوفد من نتائج ، واضاف عبد الجبار في تصريح لـ(المدى) " ان دور الوسيط هو ان يسمع وجهات النظر المختلفة للأطراف المتنازعة ، ومن ثم العمل على تقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول التي ترضي الطرفين لان المتعارف ان السياسة فن الممكن ، ووفد المعارضة حينما يتواجد في بغداد سنطلع على ما يحمله من طلبات واذا كانت ممكنة سنسعى الى طرحها ، وتابع عبد الجبار ، وفي وقت سابق اعتبر المجلس الوطني السوري المعارض ، ان توقيع دمشق على البروتوكول المحدد للإطار القانوني ومهام بعثة المراقبين العرب هو "مجرد مراوغة" لمنع احالة الملف السوري إلى مجلس الامن الدولي، داعيا الى طرح مسألة تدخل "قوات ردع عربية" إذا واصلت دمشق القمع، فيما قررت الجامعة العربية ايفاد طلائع بعثة المراقبين العرب الى دمشق خلال ٧٢ ساعة.

احدى التظاهرات في سوريا.. (أرشيف)

وقال رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون في مؤتمر صحافي، "لقد بدأنا الحديث عن تدخل قوات ردع عربية"، مضيفا "نحن نحتاج لاستخدام القوة ولو بشكل محدود في مناطق محددة اذا واصلت دمشق اعمال قمع تظاهرات الاحتجاج ضد النظام".

وقد وقعت سوريا الاثنين في القاهرة البروتوكول المحدد للإطار القانوني ومهام بعثة المراقبين العرب الذين اعلن الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي ان طلائعهم سيتوجهون الى دمشق خلال ٧٢ ساعة.

وقال المعلم، إن من وضعوا شرط عدم إدخال أي تعديلات على مشروع البروتوكول، كانوا "يعرفون أن سوريا لا تقبل الإذعان"

وكان وزير الخارجية السوري قد اتهم بعض الدول بتدويل الأزمة السورية واضاف ان " هناك دولا عربية"لم يسمها اتهمها بالمسؤولية عن إضاعة الوقت، وبأنها لا تريد مصلحة الشعب السوري و تسعى إلى تدويل الأزمة.

وقال، "ما حدث كشف نوايا بعض أعضاء الجامعة العربية"، وأكد أنه "لولا قبول إدخال تعديلاتنا ما كنا لنقبل التوقيع على البروتوكول"، مشيرا إلى أن هذه التعديلات تضمن سيادة سوريا. ورحب بالتعاون مع الجامعة العربية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون